الاحتياطيات النقدية الاجنبية وتأثيرها على سعر الصرف في العراق

أ.م. د. شيماء رشيد محيسن
جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد

أ.م.د. محمد فاضل نعمة
جامعة الفرات الاوسط التقنية
المعهد التقني/ كربلاء

المستخلص

ان موضوع الاحتياطيات النقدية الاجنبية من المواضيع الاساسية والمهمة خصوصاً في العراق، لأنها تعد الاساس في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المرغوب فيه، وذلك من خلال الاعتماد على سياسات اقتصادية ملائمة ومنها السياسة النقدية، وان للاحتياطيات اهداف منها تخفيف الصدمات الخارجية التي تحدث في ميزان المدفوعات والحساب الجاري، وللاحتياطيات النقدية دور كبير في تعزيز الثقة بمتانة الاقتصاد من خلال قدرته على الوفاء بالتزاماته الخارجية والداخلية، اضافة الى القدرة على تطوير البنى التحتية للبلد في مختلف القطاعات كالصحة والتعليم. وهدف البحث الحالي هو بيان أثر الاحتياطيات النقدية الاجنبية في الاقتصاد العراقي من خلال تحليل العلاقة المتبادلة بينها وبين سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية الاخرى التي لها علاقة بالاحتياطيات النقدية.

ورغم اهمية الموضوع لم يحظى بالاهتمام الكافي فضلا عن قلة الدراسات المحلية المتخصصة عدا بعض الدراسات الاجنبية، في الوقت الذي يُعد هذا الموضوع مهم لدولة حديثة مثل العراق تتبع اسلوب جديد في ادارة الاحتياطيات النقدية بناءاً على استقلالية السلطات النقدية المعتمدة على مبادئ الدولة الحرة والديمقراطية .

وخلص البحث الى ان سعر الصرف المعوم المدار هو الافضل للاقتصاد العراقي اذ انه لا يمكن العودة الى سعر صرف ثابت، بالرغم من تراجع اسعار بيع النفط والأوضاع الامنية غير المستقرة نتيجة الحرب والتي ادت الى انخفاض حجم الاحتياطيات وتراجعها عن السنوات السابقة.

Foreign reserves and their impact on the exchange rate in Iraq

Dr. Shaymaa Rasheed Mohaisen Dr. Mohammed Fadhil Neamah
1 Karbala University, College of Administrative & Economic
2 Karbala Technical Institute, Al-Furat Al-wsat Technical University,56001.

Abstract

The issue of foreign monetary reserves is one of the basic and important issues, especially in Iraq, because it is the basis for achieving stability and desired economic growth, by relying on appropriate economic policies, especially monetary policy, and that the reserves have goals, including easing external shocks that occur in the balance of payments and the current account And cash reserves have a great role in enhancing confidence in the resilience of the economy through its ability to fulfill its external and internal obligations, in addition to the ability to develop the country's infrastructure in various sectors such as health and education. The aim of the current research is to show the effect of foreign monetary reserves on the Iraqi economy by analyzing the mutual relationship between them and the exchange rate and some other economic variables that have a relationship with cash reserves.

Despite the importance of the topic, it did not receive sufficient attention, in addition to the lack of specialized local studies, except for some foreign studies, at a time when this topic is important for a modern country such as Iraq that follows a new method of managing cash reserves based on the independence of monetary authorities based on the principles of a free and democratic state.

The research concluded that the floating exchange rate is the best for the Iraqi economy, as it is not possible to return to a fixed exchange rate, despite the decline in oil sale prices and the unstable security conditions as a result of the war, which led to a decrease in the volume of reserves and their retreat from previous years.

المقدمـــــة Introduction

يحظى موضوع الاحتياطيات النقدية الاجنبية باهتمام واسع من قبل واضعي السياسة النقدية في العراق ،كونها تعد المرتكز الأساس لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المرغوب فيه، وذلك من خلال توفير بيئة ملائمة للسياسات الاقتصادية بصورة عامة والسياسة النقدية بصورة خاصة، من اجل أداء مهامها بدقة وفعالية من خلال اتجاه قوي من التنسيق مع السياسة المالية لتفعيل إطار موحد مضمونه الاستقلالية لدى السلطات النقدية في اتخاذ القرار وطرق تنفيذها بمعزل عن التدخل الحكومي الذي احيانا ما يولد الضرر في الحياة الاقتصادية.

وللاحتياطيات الاجنبية أهداف ومهام عديدة منها تخفيف وطئه الصدمات الخارجية المؤقتة التي تعتري الحساب الجاري او ميزان المدفوعات الناتجة عن هبوط مفاجئ في أسعار الصادرات أو ميزان التحويلات في حال توقف تدفق التحويلات الخارجية أو الحساب المالي ويمكن تخفيف تأثير الصدمات الخارجية على الاستيعاب الداخلي من خلال تعديلات ملحوظة في الاحتياطيات باستخدام مزاد العملة او الاستثمارات المدرة للأرباح .

كذلك لها دور كبير في تجنب الكثير من المشاكل التي قد تصيب القطاعات الاقتصادية وتعزيز الثقة بقوه الاقتصاد من خلال تدعيم وتعزيز قدرته على الوفاء بالتزاماته الداخلية والخارجية وتطوير بُناه التحتية كالتعليم والصحة .

وقد تضمنت الدراسة تحليل مكونات الاحتياطيات الاجنبية وأهميتها وتأثيرها في سعر الصرف وعلاقة بعض المتغيرات الاقتصادية بالاحتياطيات (الميزان التجاري اضافة الى عرض النقد) في الاقتصاد العراقي.

المنهجية Methodology

يمكن تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسة تضمن الاول مفهوم الاحتياطيات الاجنبية واهميتها اما المبحث الثاني وضح تطور سعر الصرف الدينار العراقي فضلاً عن المتغيرات الاقتصادية (عرض النقد والميزان التجاري) والمبحث الثالث بين اسلوب تحليل العلاقة بين الاحتياطيات الاجنبية وسعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الاخرى ذات العلاقة.

أولاً: مشكلة البحث Research Problem

تتحدد مشكلة البحث الأساسية في الاتي:-

- هل إن زيادة الاحتياطيات النقدية الاجنبية يؤدي الى ارتفاع القيمة الشرائية للدينار العراقي مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المرغوب فيه، وذلك من خلال توفير بيئة ملائمة للسياسات الاقتصادية بصورة عامة والسياسة المالية والنقدية بصورة خاصة؟
- عدم قدرة النظام المحاسبي الحكومي الحالي في العراق على التحليل الاقتصادي وتحقيق الشفافية والمساءلة المحاسبيةAccounting transparency and accountability عن الأموال العامة رغم اهمية الاحتياطيات الاجنبية وتأثيرها على الاقتصاد العراقي.

ثانياً:- اهمية البحث Research importance

تنبع أهمية البحث الحالي كونه أحد المواضيع المهمة والحيوية في الاقتصاد العراقي وهذه الاهمية تنطلق من ان الاحتياطيات النقدية الاجنبية لها دور مهم في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في البلد ويعكس مستوى الجدارة الائتمانية للبلد وقدرته على سداد ديونه الخارجية، فضلاً عن كونها تُعد من اهم الموجودات المالية التي ارتكز ويرتكز عليها الاقتصاد العراقي، وتُعبر عن مدى سيولة الدولة اتجاه العالم الخارجي، لذلك فإن المحافظة على حجمها وزيادتها يعني المحافظة على الاقتصاد وزيادة النمو الاقتصادي، فضلاً عن توفير القاعدة الصلبة لغطاء العملة الوطنية.

ثالثاً:- هدف البحث Research Objective

يهدف البحث الحالي إلى بيان تأثير الاحتياطيات النقدية الاجنبية في الاقتصاد العراقي من خلال تحليل العلاقة المتبادلة بينها وبين سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية الاخرى التي تؤثر وتتأثر بالاحتياطيات النقدية، فضلاً عن تأمين داخلي ضد الأزمات الخارجية ومعالجة الاختلالات في سوق النقد الأجنبي.

رابعاً:- أسلوب البحث Research methods

لغرض تحقيق هدف البحث فان الباحثان اعتمدا أسلوب التحليل الوصفي من خلال وصف الاحتياطيات النقدية الأجنبية والمتغيرات الاقتصادية الاخرى ذات العلاقة وتحليل العلاقة المتبادلة بينهما واثرهما في الاقتصاد العراقي.

خامساً:- فرضية البحث Research Hypothesis

يستند البحث الحالي على فرضية اساسية مفادها:-

(كلما ازدادت الاحتياطيات النقدية الاجنبية ارتفعت القيمة الشرائية للدينار العراقي مما ينعكس ايجاباً على الاقتصاد لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المرغوب فيه، وذلك من خلال توفير بيئة ملائمة للسياسات الاقتصادية بصورة عامة والسياسة المالية و النقدية بصورة خاصة).

عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الاول / اكاديمية الوارث العلمية / بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد – جامعة وارث الانبياء ISSN:2618-0278 Vol:3 No Special June 2021

سادسا:- عينة البحثThe research sample

تم الاخذ بنظر الاعتبار النشرات الدورية والتقارير الاقتصادية السنوية الصادرة من البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث للمدة من(2003 –2015).

سابعاً:- أسلوب جمع البيانات والمعلومات Methods of data and information collection

لغرضِ الحصول على البياناتِ والمعلوماتِ اللازمة ومن أجل أن يحقق البحث أهدافه الرئيسة تم الاعتماد على طرقِ مختلفة لجمعِ البيانات والمعلومات وكما يأتي:-

أ. **الجانب النظري:** من أجلِ أغناء الجانب النظري للبحث أعتمد الباحثان على العديدِ من المصادرِ العربية والأجنبية المتاحة من كتبِ ودوريات ومقالات وبحوث محاسبية واقتصادية وأهم الدراسات السابقة المنشورة وغيرها من الوثائقِ ذات الصلة بموضوعِ البحث وحيثياته، هذا فضلاً عن الاستعانة بشبكةِ المعلومات الدولية **(INTERNET)** والاطلاع على أخر المستجدات العلميةَ ذات الصلة بموضوع البحث.

ب. **الجانب التطبيقي:** ضمن هذا السياق تم الاعتماد بشكل مباشر على التقارير السنوية الصادرة من البنك المركزي العراقي فضلاً عن المصارف الرئيسة التجارية الاخرى، كما تم الاستعانة بعدد من ذوي الخبرة ذات العلاقة في مجال الاختصاص.

المبحث الاول : الاحتياطيات الاجنبية (مفهومها ، اهميتها)

اولا :- الاحتياطيات الاجنبية

يلعب الاحتياطي النقدي الأجنبي دوراً مهما في مواجهة الصدمات الخارجية والأزمات الاقتصادية التي يمكن أن تعصف بالبلدان جراء دخول أو خروج رؤوس الاموال الدولية بشكل كثيف ومفاجئ، اذ ان الاحتياطيات الكبيرة من النقد الأجنبي تعزز ثقة الدائنين والمؤسسات المالية الدولية، وتشجع وكالات التصنيف الائتماني على إصدار تصنيفات ائتمانية جيدة؛ وذلك لأن احتياطي النقد الأجنبي يبقى مقياساً مهما يمكن أن يعكس مستوى الجدارة الائتمانية للبلد وقدرته على سداد ديونه الخارجية وتوفير القاعدة الصلبة لغطاء العملة المحلية.

ويوجد اكثر من مفهوم يختلف تبعاً لاختلاف وجهات النظر في تحديد الاحتياطيات ومكوناتها و درجة سيولتها وتوافرها لدى السلطات النقدية واختلاف أهميتها وطبيعة الحاجة إليها، والمدرسة الفكرية التي ينتمي إليها.

فقد عرفها المجلس التنفيذي لإدارة احتياطيات النقد الأجنبي في 2001 الاحتياطيات الأجنبية Official foreign Reserve)) (هي الأصول الخارجية المتاحة في أي وقت لدى السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لأغراض التمويل المباشر في حالة اختلال المدفوعات، او لضبط حجمها بصورة غير مباشرة عن طريق التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة المحلية، والمساعدة في الحصول على ائتمان تجاري وغير تجاري وتمكن البلد من حماية استهلاكه الجاري من الانخفاضات المؤقتة او الموسمية في عائدات التصدير او من الزيادات المفاجئة في أسعار الواردات، وتساعد في دعم سياسة سعر الصرف سواء بتهدئة أسعار الصرف او بالمحافظة على قيمة العملة في مواجهة مبادئ التثبيت، او لأغراض أخرى) (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٨: ٤٢٤) ان صندوق النقد الدولي يَعد هذا التعريف الأكثر انتشاراً ولكن من الأدق وصفه بالاحتياطيات الأجنبية الرسمية ويحتفظ بالأصول في البنك المركزي بمختلف احتياطي العملات ومعظمها من الدولار الأمريكي واليورو، والجنيه الإسترليني والين الياباني ومختلف إيداعات احتياطي المصارف في البنك المركزي على سبيل المثال العملة المحلية الصادرة ، من قبل الحكومة او المؤسسات المالية وتستخدم في وفاء الديون وبمقتضيات هذا التعريف يتعين ان تكون، حيازتها في صورة استحقاقات للسلطات النقدية بعملات أجنبية قابلة للتحويل.

ويرد تعريفْ آخر للاحتياط النقدي الأجنبي (Foreign Exchange Reserves) او ما يدعى احتياطي الفوركس وهي الودائع والسندات من العملة الأجنبية فقط التي تحتفظ بها المصارف المركزية أو السلطات النقدية (**الشاذلي، ٢٠١٤ :ص٦-٨**) ولكن يشمل المصطلح في الاستخدام الشعبي الشائع صرف العملات الأجنبية والذهب وموقف احتياطي حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights) ،والبعض يضيف فقرة الهبات والمساعدات بالعملة الصعبة التي تحصل عليها الدولة من الدول الأخرى، كأحد بنود الاحتياطيات النقدية الأجنبية ويزيد من المركز المالي للدولة وقدرتها على رسم سياستها النقدية والمالية.

ثانيا : مفاهيم مرتبطة بالاحتياطيات (اسماعيل، ١٩٩٨: ٢٩٧)

- **صافي الاصول الأجنبية**

يمثل رصيد معاملات المقيمين داخل البلد مع غير المقيمين، أي ان اجمالي الاصول بالعملة الاجنبية مخصوماً منها الالتزامات قصيرة الاجل بالعملة الأجنبية وتعد اكثر مكونات الاحتياطيات سيولة وتكون تحت تصرف البنك المركزي الذي يمثل السلطة النقدية في الدولة.

- **الاصول ألاحتياطية**

تتكون من اصول سائلة او قابلة للتداول ومحررة بالعملة الاجنبية، وتخضع لسيطرة الجهة المناط بها ادارة الاحتياطيات وتكون متاحة لتصرفها بصفة دائمة وتشمل الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

ثالثاً :أهمية الاحتياطيات الأجنبية

مما لاشـــك فيه إن الاحتياطيات الاجنبية لها اهمية كبيرة في توازن ميزان المدفوعات النقدية، فضـــلاً عن كونها من أدوات الاستقرار الاقتصادي في البلد، ويمكن بيان اهميتها بالاتي:- (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٥، ٥٦)

١. تحقيق الاستقرار في قيمة العملة النقدية المحلية ففي نظام سعر الصرف المرن، تسمح أصول الاحتياطي الدولي الرسمي للبنك المركزي بشراء العملة ألمحلية التي تعد جزءاً من مسئوليته إذ تُسك النقود نفسها على أنها سندات دين، وقد تعاونت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم في بيع وشراء الاحتياطي الاجنبي الرسمي لمحاولة التأثير على أسعار الصرف.
٢. التخفيف أو الحد من التعرض للأزمات الخارجية، من خلال توفير السيولة الكافية بالعملة الأجنبية لامتصاص الصدمات او تلطيفها خاصة في حالات تقييد القروض.
٣. تعزز الثقة لدى الأسواق في قدرة البلد على الإيفاء بالالتزامات والديون الخارجية وتعزيز الاستقرار المالي .
٤. تُعد أصـــول خارجية مســـاندة للعملة المحلية لزيادة الثقة بها جراء اســـتخدام الاحتياطيات الأجنبية كغطاء مقابل إصـــدار الأوراق النقدية داخل البلد.
٥. تساعد في السيطرة على مخاطر السيولة والسوق و الائتمان.
٦. توليد عائدات جيدة على المدى المتوسط والطويل للأموال المستثمرة مع أخذ قيود السيولة و المخاطر في نظر الاعتبار.
٧. يعد الاحتياطي الاجنبي وكذلك المحلي مؤشراً هاماً لتحديد التصنيفات الائتمانية للدول.
٨. الاحتياطيات النقدية الاجنبية قوة شـــرائية دولية للبلد وتوفر دعماً لقيمة العملة الوطنية في الخارج خلال الأوقات التي يظهر فيها عجز في ميزان المدفوعات الناتجة عن انخفاض مفاجئ في أســعار الصـــادرات او ميزان التحويلات كتوقف التحويلات الخارجية او الحساب المالي.
٩. الحفاظ على الاحتياطي الاجنبي يخلق توازن في حالة المواجهة للكوارث والطوارئ التي قد يتعرض لها البلد في وقت ما.

رابعاً : مؤشرات تحديد الحجم الامثل للاحتياطيات

توجد مجموعة من المؤشرات الاقتصادية العامة الصادرة عن صندوق النقد الدولي التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد الحجم الامثل للاحتياطيات، وهي على حسب ترتيب الاهمية النسبية لها تتمثل في(صندوق النقد الدولي،٢٠٠١: ٢٩٧):-

أ- نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات : - هو احد المؤشرات للحكم على صلابة موقف الدولة وقدرتها على امتصاص الاثار الســـلبية للصـــدمات الخارجية، لذلك تلجأ بعض الدول عند تقديرها لأشـــهر الواردات الســـلعية التي يجب ان تغطيها الاحتياطيات الاجنبية الى وضع سلة من السلع الاستراتيجية كالقمح والأرز والسكر...الخ من السلع الأساسية وبالنسبة للعراق تبالغ في عدد شهور الواردات التي تغطي وارداتها السلعية وهو ما قد يهدر العائد من الفرص البديلة التي يمكن ان تتولد لو تم اســـتثمارها لتحقيق النمو في الاقتصـــاد العراقي والجدول الاتي يبين عدد شـــهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات الخارجية الرسمية .

جدول (١) عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات الخارجية الرسمية للعراق للمدة 2008-2015

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الشهور	14.9	15.6	16.2	17.9	16.4	16.1	16.2	15.3

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي لسنوات مختلفة.

وبالنسبة للعراق نلحظ من خلال الجدول اعلاه انه هنالك مبالغة في عدد شهور الواردات التي تغطي وارداته السلعية وهو ما قد يهدر العائد من الفرص البديلة التي يمكن ان تتولد لو تم اسـتثمار تلك الاموال لتحقيق النمو في الاقتصـاد العراقي وخلق فرص عمل جديدة لتطوير الاقتصاد.

ب- نسبة تغطية الاحتياطيات للدين الخارجي

نسـبة تغطية الاحتياطيات للدين الخارجي تُعد من المؤشـرات الاقتصـادية شـائعة الاسـتخدام للحكم على متانة المركز المالي للدولة من خلال قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، فضلاً عن استخدامه كمقياس لدرجة تأثر الاقتصادات المحلية بالتطورات في اسـواق راس المال العالمية واتخاذ الاجراءات المناسـبة عند مواجهة صـعوبة في الدخول لتلك الاسـواق لأسـباب تتعلق بتلك الاسواق.

اهم بنود الاحتياطيات الأجنبية فأنها تتضمن(**John & sons** ,2001:498): -

أ- رصيد الدولة من الذهب الموجود في البنك المركزي. ويتعين ان يكون الذهب في حيازة السلطات النقدية في صورة ذهب نقدي للتأكد من إتاحته دائما للبيع والتسليم في أسواق الذهب العالمية.

عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الاول / اكاديمية الوارث العلمية / بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد – جامعة وارث الانبياء ISSN:2618-0278 Vol:3 No Special June 2021

ب- الاحتياطيات الرسمية من العملات النقدية الأجنبية كالدولار والإسترليني واليورو والين من العملات الموجودة في حوزة البنك المركزي.

ت- السحب من صندوق النقد الدولي في حدود الشريحة الائتمانية.

ث- حقوق السحب الخاصة التي يخصصها صندوق النقد الدولي للبلد ، والممثلة في التسهيلات الائتمانية غير المشروطة ومن المعلوم إن أية دولة عضواً في صندوق النقد الدولي تستطيع أن تلجا إليه عند حدوث عجز طارئ أو مؤقت في ميزان مدفوعاتها.

ج- الحصول على الهبات والمساعدات بالعملة الصعبة، يزيد من مركز الاحتياطيات الاجنبية للدولة ويمكن ان يزيد من خلال المعونات والهبات التي تحصل عليها الدولة من الدول الأخرى.

ح- ان الذهب وحقوق السحب الخاصة ووضعية الاحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي هي عبارة عن أصول احتياطية، لان السلطات النقدية التي تملكها تستطيع الحصول عليها في اي وقت من دون شروط. اما الموجودات من العملات الأجنبية (في شكل نقود او ودائع او سندات) والاستحقاقات الأخرى فهي متوافرة وتمثل جزءاً من احتياطيات العملة الأجنبية.

المبحث الثاني

سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية (عرض النقد والميزان التجاري)

اولاً : سعر الصرف (Rate Exchange)

يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من عملات معينة يتم مبادلتها بوحدة واحدة من عملة اخرى وهو اسلوب متعارف عليه يمكن ان تترجم بواسطته جميع الاسعار من لغة اجنبية الى لغة محلية(عيسى، بدون تاريخ:٧) .

وعليه فان سعر الصرف الأجنبي يعني (سعر وحدة النقد الأجنبي بدلالة العملة المحلية) وان كلمة (Exchange) تعني نقد كما تعني تبادل او صرف النقد اما سعر التعادل (Parity Rate) فهو(السعر الرسمي الذي تحدده الدولة لقيمة عملتها من الذهب والذي يتم بموجبه التبادل على وفق ما تحتويه العملة من كمية ونوعية الذهب). وان قيمة السك التعادلية Mint Parity (Value) لا تتغير طالما ظلت على وزنها المعروف عند السك، وهناك طريقتان لقياس سعر الصرف الاولى مباشرة Direct quote)(تعتبر ان العملة الأجنبية هي السلعة وتقاس الوحدة الواحدة منها بالعملة المحلية) اما الطريقة الاخرى هي غير المباشرة (Indirect quote) (التي تعتبر العملة المحلية سلعة وتقاس وحدتها بالعملة الأجنبية) **(Homby ,W .& Others, 1997:42)** .

ان سعر صرف الدينار العراقي منذ سنة 2003 ولحد الان شهد تغيرات عديدة اذ وصل سعر صرف الدينار في بداية سنة 2003 الى (2390) دينار للدولار واستمر بالتصاعد الى (3000) دينار للدولار وذلك نتيجة العمليات العسكرية في بداية سنة 2003، وتوقف الصادرات النفطية وعمليات النهب التي طالت المؤسسات المصرفية وجميع مؤسسات الدولة، وثم انخفض إلى (1453) دينار مقابل الدولار عام 2004، نتيجة انتهاء الحرب وتدفقات الدولار من خلال الأجانب، وقيام سلطات التحالف بدفع رواتب الموظفين والمتقاعدين بالدولار الأمريكي(**التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي، ٢٠٠٣: ١٣**).

ولكن مع بداية عام 2005 حصل تذبذب كبير في سعر الصرف وارتفع إلى (1472) دينار للدولار، مما نتج عنه إرباك لآلية عمل السوق النقدية بشكل عام والمزاد بشكل خاص، الذي حصل بسبب انتشار اشاعة حول نفاذ كمية الدولارات التي بحوزة البنك المركزي واتساع ظاهرة السفر والهجرة خارج البلد لظروف متعددة الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي تعرض لها البلد وفي سنة 2007 وصل سعر الصرف الى (1217) دينار للدولار، وينسب هذا التحسن الى الظروف الايجابية لسوق الصادرات النفطية و الفائض في الميزان التجاري، وكذلك تدابير السياسة النقدية في تعزيز القيمة الخارجية للدينار من خلال ادوات سعر الفائدة في السيطرة على السيولة المحلية، وايضا المزادات العلنية للعملة الاجنبية بهدف تحقيق التوازن في سوق النقد الاجنبي وباستخدام ادوات السياسة النقدية للتأثير على العوامل المحددة لسعر الصرف مثل: تعزيز وضع ميزان المدفوعات والاحتياطيات الاجنبية وتخفيض معدلات التضخم المحلية **(وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، ٢٠١٤: ٢٠)**.

وفي سنة 2008 انخفضت اسعار الصرف في الاسواق ما بين (1223-1180) دينار للدولار بسبب نجاح الاجراءات التي اتبعتها السلطات النقدية، اضافة الى استقرار الوضع الامني في عموم البلد وارتفاع الكميات المباعة في مزاد البنك(البنك المركزي العراقي،٢٠٠٨: ٦١) ، اما في سنة 2010 وبالرغم من تحقيق استقرار أسعار الصرف عند (1186) ديناراً للدولار، إلا انه مازال هذا المعدل لا يشكل حافزاً على الاستثمار أو استقرار الأسعار، كما أن كفاءة البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية والسيطرة عليها من خلال عمليات السوق المفتوحة، بات مرتبطاً بزيادات تصدير النفط وارتفاع الأسعار في السوق العالمية، مما يجعل الاقتصاد العراقي معرض للصدمات والأزمات الخارجية من جهة، واستمرار التوسع في الإنفاق العام وهدر الموارد المالية من جهة أخرى و بدا سعر الصرف عند (1185) دينار في عام 2011 وانتهى بسعر(1218) دينار وذلك بسبب تأزم الظروف

الاقليمية (البنك المركزي العراقي، ٢٠١١: ٢٠). وفي سنة 2012 عملت السلطات النقدية على تحسين سعر الصرف تجاه الدولار (1166) دينار للدولار.

ثانياً :- عرض النقد

يُقصد بعرض النقد هو الاصول النقدية خارج المصارف مضافاً اليه الودائع الجارية بالعملة الوطنية والأجنبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة باستثناء قطاع الحكومة المركزية لدى المصارف التجارية(**البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ٢٠١١: ٧**).

ويطلق عليه احيانا بالكتلة النقدية (m1) وهو مجموع وسائل الدفع المتداولة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة(**Barre Economic Politique, 2014 :323**).اي انه يضم كمية وسائل الدفع المستخدمة فعلاً في التداول والتي يحتفظ بها الافراد والمشروعات والإدارات العامة بشكل ارصدة نقدية ونقد من قبل وسائل الدفع الفورية كل من النقود الورقية والنقود المساعدة مضافاً اليها الودائع الجارية للقطاع الخاص لدى البنوك التجارية وهذا يعني ان عرض النقد يُعد دينا او التزام على الجهاز المركزي على اعتبار ان ما يحمله المواطنين من عملة يتولى اصدارها البنك المركزي وما يحصل من ائتمان تخلقه البنوك التجارية يمثلان دينا على الجهاز وحقوقاً للمواطنين وهو الدين الذي ينبغي تغطيته عن طريق اصول تعادل قيمة الدين وتمثل الاصول المتيسرة لدى الجهاز المصرفي والمقابلة لعرض النقد والتي هي نتاج ما تقوم به الوحدات الاقتصادية من قيمة موجوداته او ديونه على الوحدات الاقتصادية فكل التزام او دين يجب ان يقابله حق ملازم له وبنفس القيمة وهكذا يؤلف عرض النقد بهذا المعنى المطلوبات النقدية للجهاز المصرفي (Monetary Liabilities) في اي لحظة(علي،٢٠١٦: ٩٥) .

ثالثا : الميزان التجاري

يظهر الميزان التجاري حقوق والتزامات البلد النقدية والمالية تجاه العالم الخارجي وهو الذي يحدد رصيد البلد من الموجودات الاجنبية من عملات وذهب، فكلما تحسن وضع ميزان المدفوعات اي ان حقوق البلد تفوق على التزاماته الخارجية ، كلما تدفقت العملات الاجنبية من الخارج الى الداخل ازدادت احتياطاته من الموجودات الأجنبية والعكس صحيح في حالة تجاوز الالتزامات الخارجية للبلد على حقوقه سيؤدي ذلك ظهور الى عجز في ميزان المدفوعات وبالتالي تدفق العملات الاجنبية من الداخل الى الخارج ،وهذا يعكس العلاقة الوثيقة بين ميزان المدفوعات والاحتياطيات الاجنبية القابلة للتحويل.

المبحث الثالث

تحليل العلاقة بين الاحتياطيات الاجنبية وسعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الاخرى

اولاً : العلاقة بين سعر الصرف والاحتياطيات الاجنبية

ان احدى الاهداف المهمة التي يسعى اليها البنك المركزي العراقي هو تحقيق الاستقرار في سعر الصرف نتيجة للظروف غير الطبيعة التي تزامنت مع تصاعد العمليات العسكرية في سنة 2003 وتوقف الصادرات النفطية هذه الاحداث ادت الى انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل العملات الاخرى.

ان كمية الاحتياطي النقدي تتغير عندما يطبق البنك المركزي سياسة نقدية معينة. وقد يواجه البنك المركزي الذي يطبق سياسة سعر الصرف ثابتاً لوضعاً معيناً إذ يدفع العرض والطلب قيمة العملة (ان زيادة أو نقصان الطلب على العملة من شأنه أن يرفع قيمتها أو يخفضها). اما في نظام سعر الصرف المرن، فان هذه العمليات تحدث تلقائيا، حيث يقوم البنك المركزي بإزالة أي زيادة في الطلب أو العرض عن طريق بيع أو شراء العملة الأجنبية، وفي أنظمة سعر الصرف المختلطة (target bands) قد تتطلب استخدام عمليات صرف للعملات الأجنبية بصورة معقمة ،أي بتعويض صرف العملات للحفاظ على سعر الصرف المستهدف ضمن الحدود المقررة .

استنادا الى المادة 27 من قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 ، التي نصت على تولي البنك المركزي إدارة الاحتياطي الرسمي من النقد الاجنبي للبلاد وفقاً لأفضل الممارسات الدولية ولأهداف السياسة النقدية . وأجازت للبنك ان يستثمر مثل هذه الاحتياطيات بمجموعة من الموجودات شريطة ان تضمن سيولتها دونما مخاطر تذكر وتحقيق شيء من العائد (وتحافظ على مفهومها بأنها احتياطيات سائلة دوماً)، لذلك فقد اعتمد البنك المركزي معايير دولية في ادارة الاحتياطيات، تمثلت بدليل عمل لاستثماراته الاحتياطية الاجنبية التي تكفلت بتجنب تلك الاحتياطيات اشكال المخاطر الاستثمارية كافة وتضمن سيولتها وسلامتها وان لا تخرج عن مفهوم الاحتياطيات المصرفية المركزية بأي حال من الاحوال.

إذ يأتي التنويع بالعملات المختلفة من خلال تبني مفهوم مخاطر العملة لتجنب تقلب اسعار الصرف ومفهوم مخاطر الائتمان لتجنب تخلف السداد ومفهوم مخاطر اسعار الفائدة لتجنب الاستثمار بأية اوراق مالية من مؤسسات ذات تصنيف ائتماني ضعيف لا يعتد به اطلاقاً وغيرها من المخاطر وبنسب متعارف عليها وفق المعايير الدولية للبنوك المركزية (صيوان ،٢٠١٦: ١٤٠) .

عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الاول / اكاديمية الوارث العلمية / بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد – جامعة وارث الانبياء ISSN:2618-0278 Vol:3 No Special June 2021

جدول (٢) سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار

السنوات	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	مبلغ الفرق بالإيرادات تريليون دينار	الايرادات العامة مليار$	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
2006	1500			18500.8
2007	1260	10.1	42	24205.5
2008	1200	24.15	80.5	24851.3
2009	1200	15.12	50.4	24155.1
2010	1180	18.66	58.3	24748.5
2011	1170	22.28	67.5	26133.3
2012	1166	37.41	112	26133.3
2013	1166	33.4	100	25133.3-
2014	1166	33.7	1100	26533.3-
المجموع		**161.12**	**510.7**	-

المصدر : : النشرات الدورية والتقارير الاقتصادية السنوية الصادرة من البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث للمدة من(2003 –2015).

نلاحظ أن الفرق في ايرادات النفط (بالدينار) نتيجة رفع سعر صرف الدينار من 1500 دينار مقابل 1 دولار الى 1661 دينار مقابل 1 دولار في الموازنات من (2007-2013) كما في الجدول اعلاه و خسارة اكثر من 161 تريليون دينار اي ما يعادل الان بالسعر الرسمي للدولار اكثر من 138 مليار دولار ، ساهمت في اتساع العجز في الموازنات العامة ، وكانت قد حققت في الاقتصاد من خلال مزاد العملة سرعان ما خرجت مرة أخرى لتحقيق هدف رفع سعر صرف الدينار دون ان ندرك ان هذا الهدف اصلاً خاطئ وليس ذا اثر ايجابي على الاقتصاد الكلي.

ثانياً : المتغيرات الاقتصادية الاخرى

١. عرض النقد

ان تفوق حقوق البلد على التزاماته الخارجية من خلال تحسن ميزان المدفوعات ادى ذلك الى تدفق العملات الاجنبية من الخارج الى الداخل مما يزيد من احتياطيات البلد من العملة الاجنبية والحالة تكون معكوسة في حالة العكس ويمكن توضيحه من خلال المثال التالي ، على فرض ان القطاع الحكومي حقق فائض في معاملاته الخارجية فهذا سيدعم رصيد الدولة من العملات الاجنبية الذي يتولى البنك المركزي ادارتها ومسكها من جانب تعزيز رصيد الحكومة النقدي من جانب اخر ، وان وفرة العملات الأجنبية وما توفره من ودائع حكومية لدى البنك المركزي يؤدي الى زيادة قوة مركز الحكومة النقدي وانعكاس ذلك على السياسة الاتفاقية للدولة ، وبما ان العملات الاجنبية لا تستعمل في الداخل عندئذ سيجهز البنك المركزي الحكومة من النقد المحلي، إذ سيقوم بإصدار النقود الورقية والمسكوكات المساعدة باعتباره المحتكر الوحيد لسلطة الاصدار وتسليمها الى الحكومة لتمويل التوسع في نفقاتها العامة . وان اصدار العملة من قبل وعندئذ سوف تاخذ العملة المصدرة طريقها الى التداول من خلال ما تقوم به الحكومة من مدفوعات نقدية بصورة نفقات تشغيلية ولما كانت النقود القانونية هي احد مكونات عرض النقد فان اي زيادة تقضي الى زيادة وسائل الدفع داخل الاقتصاد العراقي، والشكل الاتي يوضح اثر الاحتياطيات في عرض النقد.

شكل (١) اثر الاحتياطيات في عرض النقد

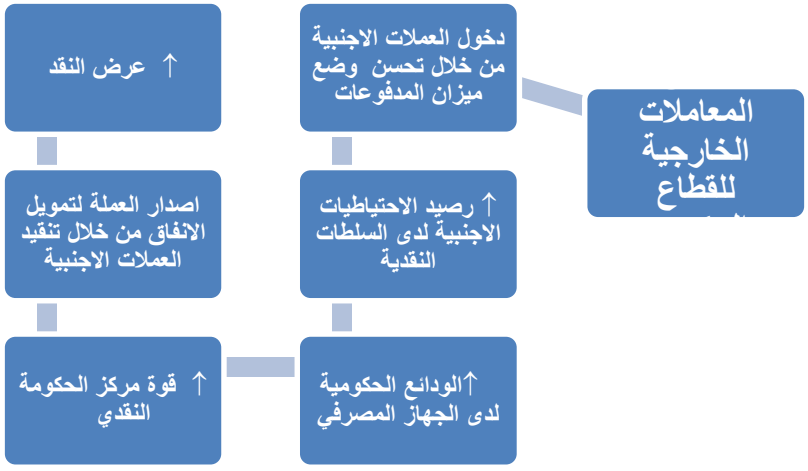

المصدر : من إعداد الباحثان

٢. الميزان التجاري :

ان تحسن وضع الميزان هذا يعني ان حقوق البلد اكثر من التزاماته الخارجية، هذا يُساعد على تدفق العملات الاجنبية من الخارج الى الداخل مما يؤدي الى زيادة الاحتياطيات الاجنبية ، ويحصل العكس اذا فاقت التزامات البلد على حقوقه اذ يؤدي ذلك الى تدفق العملة الاجنبية من الداخل الى الخارج حتما سيترتب على ذلك ظهور عجز في الميزان(**اسماعيل ،مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٧**) ،وينجم الاحتياطي من العملة الأجنبية بالدرجة الأساس عن حركة ميزان المدفوعات او القطاع الخارجي لاقتصاد الدولة، وانه يتعرض للزيادة أو النقصان في ضوء تلك الحركة الخارجية المستمرة. كما أن هذا الاحتياطي يمارس وظيفة مركزية وأساسية تتمثل بكونه حاجزا يمتص الصدمات على نحو يؤدي الى استمرار استقرار سعر صرف العملة الوطنية ازاء العملة الاجنبية.

جدول (٣) يبين الصادرات مضاف اليها الواردات الكل مقسوم على الناتج المحلي الاجمالي
(الانكشاف التجاري) للمدة (2003 – 2015)

السنوات	الصادرات (EXP) (مليون دولار)	الاستيرادات (EMP) (مليون دولار)	EXP+EMP	EXP+ EMP /GDP الانكشاف التجاري
2003	9711.1	9933.5	19644.6	0.663
2004	17810.0	21302.3	39112.3	0.815
2005	23697.4	23532	47229.4	0.737
2006	30529.4	18707.5	49236.9	0.515
2007	39587.0	16622.5	56209.5	0.521
2008	637260.1	30171.2	93897.3	0.603
2009	394000	35300	64700.0	0.464
2010	51065.2	43322.8	94388	0.548
2011	79680.5	47802.9	127483	0.603
2012	99502.3	68878.5	168380.8	0.722
2013	10604.5	66989.7	77594.2	0.832
2014	10608.5	76989.7	87594.2	0.932
2015	10708.6	86989.7	97594.2	0.992

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على النشرات الدورية والتقارير الاقتصادية السنوية الصادرة من البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث للمدة من(2003 –2015).

نلحظ من جدول (3) انخفاض اجمالي العجز الى (1.9) مليار دولار في سنة 2003 مقابل عجز مقداره (5.8) مليار دولار في سنة 2002 اي بنسبة انخفاض (67%)، كما انخفضت الصادرات الرئيسة للعراق عام 2003 لتبلغ (9711.1) مليون دولار مقابل (12218.8) مليون دولار سنة 2002 اي بنسبة انخفاض(20.5%) ، في حين ارتفعت الاستيرادات لتبلغ (9933.5) مليون دولار مقابل (9817.3) مليون دولار سنة 2002 اي بنسبة ارتفاع (1.2) **البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ٢٠٠٣: ٩).**

وفي سنة 2005 ظهرت نتائج الميزان التجاري فائضاً بمقدار (3695.3) مليون دولار بسبب زيادة عوائد الصادرات قياسا باقيام الاستيرادات، إذ بلغت اجمالي الصادرات (32697.4) مليون دولار، في حين بلغت الاستيرادات الكلية (32532) مليون دولار ،كما حقق فائضاً في سنة 2008 بلغ (33.6) مليار دولار إذ سجلت الصادرات الكلية ما قيمته (63.79) مليار دولار تحققت معظمها من عوائد النفط الخام إذ بلغت ما نسبة (97%) من قيمة الصادرات الكلية ، اما الاستيرادات الكلية سجلت مبلغا مقداره (30.29) مليار دولار **(البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ٢٠٠٨: ٥٨**) وفي سنة 2009 حقق فائضا بلغ (4.1) مليار دولار و سجلت الصادرات الكلية ما قيمته (39.4) مليار دولار تحققت معظمها من صادرات النفط الخام ، اما الاستيرادات فأنها سجلت مبلغا مقداره (35.3) مليار دولار **(البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ٢٠٠٩ :٤٧).**

و سجلت الصادرات الكلية (51763.6) ، شكلت عوائد النفط الخام نسبة (99.3%) فيما سجلت الاستيرادات الكلية (37328) مليون دولار مما ادى الى حدوث فائض في الميزان

التجاري بقيمة (14435.6) مليون دولار في سنة ٢٠١٠ (**البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ٢٠١٠ :٥٩).**

ISSN:2618-0278 Vol:3 No Special June 2021 عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الاول / اكاديمية الوارث العلمية / بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد – جامعة وارث الانبياء

كما شـهد فائض الميزان التجاري خلال سـنة 2011 ارتفاعا بمقدار (24612.49) مليون دولار ليصـل الى (39048) مليون دولار وبنسـبة (21.6%) من الناتج المحلي الاجمالي وجاء هذا الارتفاع كمحصـلة نهائية لارتفاع الصـادرات التي بلغت (79680.5) مليون دولار وجاء اغلبها نتيجة زيادة عوائد تصدير النفط الخام، بالمقابل فان الاستيرادات الكلية بلغت (47802.9) مليون دولار(**البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصـاء والابحاث، ٢٠١١ : ٦٤**) ، ونلاحظ ان الانكشـاف التجاري بدأ يزداد منذ سنة 2011 وهذا يؤكد تدني مساهمة القطاعات الاخرى عدا قطاع النفط في الناتج الاجمالي.

ان الانخفاض الحاد في أسـعار النفط العالمية منذ سـنة 2014 ادى الى اسـتجابت الحكومة للأزمة المالية العامة وأزمة ميزان المدفوعات بتصحيح مالي كبير مدعوماً بمساعدة مالية من المجتمع الدولي. وفي سنة 2016 استمرّ النموّ الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي بنسبة 11%، مدعوماً بزيادة كبيرة في إنتاج النفط. ومع ذلك، فقد تقلّص الاقتصاد غير النفطي بنسبة 8% بسبب الصراع وتصحيح أوضاع المالية العامة وان هذا الهبوط في أسعار النفط ادى الى انخفاض إجمالي الاحتياطيات الدولية للعراق **(صندوق النقد العربي، ٢٠١٤-٢٠١٦.)** وقامت مؤسسات التصنيف الائتماني السيادي(موديز، و ستاندرز آند بورز وفيتش) بتخفيض التصنيف الائتماني السيادي عدة مرات، إذ بلغ أخر تصنيف سيادي للعراق من قبل مؤسسة موديز (B3)، ومؤسسة ستاندرز آند بورز (-B) ومؤسسة فيتش (B)، لقد كان لانخفاض الاحتياطيات الدولية تأثير مباشر في خفض التصنيفات الائتمانية الاخيرة من المؤسسات الدولية والجدول الاتي يبين الاحتياطيات الدولية الرسمية.

جدول (4) الاحتياطيات الاجنبية الرسمية في العراق للمدة 2004-2016

	مكونات الاحتياطيات			مليار دولار
السنة	الذهب	حقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	العملات الاجنبية	المجموع
2010	212	1.510	46.631	50.663
2011	297	2.213	58.525	61.035
2012	1.594	1.987	66.746	70.328
2013	1.631	1.816	74.296	77.743
2014	1.132	1.113	64.124	66.369
2015	1.102	1.212	51.301	53.615
2016	1.234	1.121	44.112	46.467

المصدر: البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٦

نلحظ من الجدول اعلاه من سنة 2012-2014 ارتفاع الاحتياطيات الاجنبية ومن ثم بدأت بالانخفاض من 53.615 مليار دولار أمريكي في سنة 2015 إلى مستوىً مقداره 46.467 مليار دولار أمريكي في سنة 2016 وأوضح التقرير الصادر عن البنك المركزي العراقي بان إيرادات العراق المالية بلغت 3.269 مليار دولار في سنة 2016 في حين أن البنك المركزي قام ببيع 5.821 مليار دولار لاسـتيراد سـلع، و تم تغطية الفرق البالغ 2.552 مليار دولار من الاحتياطي، وهنا تسـتمرُ الضـغوط التي تعاني منها المالية العامة، مع بقاء العجز الحكومي عند مستوى 12% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2016، بسبب استمرار ضعف أسعار النفط، وارتفاع الإنفاق الإنسـاني والأمني. كما ارتفع مجموع الدين العام من 32 % إلى 64% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 2014-2016. وتباطأ نمو الائتمان وارتفعت القروض المتعثرة لدى المصـارف المملوكة للدولة والمصـارف الخاصـة بشـكل كبير وأن النشاط الاقتصادي خافتاً لسنة 2017 بسبب تقليص إنتاج النفط بنسبة 1.5% بموجب الاتفاقية التي توصلت إليها منظّمة الدول المصـدّرة للنفط (الأوبك) (البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصـاء والابحاث، التقرير الاقتصـادي السـنوي للسـنوات ٢٠١٠-٢٠١٦).

الاستنتاجاتConclusions

١. تُعد الاحتياطيات الاجنبية من الموارد المهمة التي يجب استغلالها وتوجيهها بشكل سليم وهي تساعد في تطوير الاقتصاد الوطني، فضلاً عن امكانية استخدامها في مجالات الاستثمار المختلفة من خلال الاستفادة من تجارب الدول الاخرى.
٢. ان سعر الصرف المعوم المدار هو الافضل للاقتصاد العراقي اذا انه لا يمكن العودة الى سعر صرف ثابت.
٣. نجاح الاجراءات التي اتبعتها السلطات النقدية في سنة ٢٠٠٨ إذ انخفض سعر صرف الدولار مقابل الدينار مما دفع عجلة النمو نحو التحسن فضلاً عن ارتفاع سعر الصرف للدينار العراقي نحو الافضل.
٤. رغم التحسن في سعر الصرف إلا انه لم يحفز مستوى الاستثمار في اية من القطاعات الاقتصادية.
٥. تعرض سعر الصرف للصدمات والأزمات الخارجية نتيجة الاعتماد على القطاع النفطي.

٦. تراجع اسعار بيع النفط والأوضاع الامنية غير المستقرة نتيجة الحرب ادت الى انخفاض حجم الاحتياطيات وتراجعها عن السنوات السابقة.
٧. يعد الاحتياطي الاجنبي مؤشراً هاماً لتحديد التصنيفات الائتمانية للدول.
٨. التخفيف أو الحد من التعرض للأزمات الخارجية من خلال توفير السيولة الكافية بالعملة الأجنبية لامتصاص الصدمات.

التوصيات Recommendations

١. اعطاء السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لتأخذ دورها ومسارها الصحيح دون استسهال التمويل المباشر من احتياطيات البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية.
٢. حل مشكلات البلاد المالية العالقة مع الاسرة الدولية بالحوار والتواصل والتفاهم و اهمية تطبيع العلاقات مع الاسرة الدولية والمحيط الاقليمي بالوسائل الدبلوماسية السياسية وتوفير الحماية للأرصدة العراقية الخارجية والبحث عن حلول جذرية تُعد الاكثر نجاحاً وتفادي العودة الى اجواء العزلة عن العالم.
٣. العراق مازال يخضع لما يسمى بأنواع محددة من المخاطر يطلق عليها بمخاطر البلدان country risk وهي مخاطر ناجمة عن التغيرات الاقتصادية و السياسية لأي بلد و يأتي على رأس تلك المخاطر موضوع (النقص في احتياطيات العملة الاجنبية) وان هذا العامل هو من اخطر العوامل التي ينظر فيها الى العراق من خارج كيانه الاقتصادي .
٤. ضرورة اجراء دراسات للمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر وتتأثر بالاحتياطيات للحصول على نتائج تعود بالفائدة لدعم وتطوير الاقتصاد العراقي .
٥. اصبح من الضروري وجود كوادر متخصصة في ادارة انشطة الاحتياطيات الاجنبية.
٦. الحفاظ على احتياطي مناسب لمواجهة الكوارث والحالات الطارئة التي يتعرض لها الاقتصاد .
٧. انشاء صندوق ثروة سيادية مساند للموازنة العامة لمواجهة حالات الإخفاق في الإيرادات السنوية ومواجهة الانحرافات بين الإيرادات العامة والنفقات العامة واستثماره ماليا كحقيبة استثمارية سيادية.
٨. الرقابة على المصارف الاهلية وعدم السماح لها ببيع كمية قليلة من العملات الاجنبية الى المواطنين والباقي يتم التصرف به خارج السياقات القانونية مما يؤثر سلباً في سعر الصرف.

المصادر Reference

١. صندوق النقد الدولي "دليل ميزان المدفوعات " الطبعة الخامسة ،١٩٩٨ ، الفقرة ٤٢٤,
٢.. د. احمد شفيق الشاذلي (طرق تكوين وإدارة الاحتياطيات الاجنبية) صندوق النقد العربي ابو ظبي ، ١٩١٤ص٦-٨,
٣. .د. عوض فاضل إسماعيل " النقود والبنوك " مطابع جامعة الموصل،١٩٩٢ ، ص ٢٩٧ .
٤.التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥، ص ٥٦
٥. المبادئ التوجيهية لإدارة الاحتياطيات الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي في ٢٠٠١
D. Salvatore."International Economics "John wihy & sons ,New York 2001,P498 6.
٧. سيد عيسى " اسواق وأسعار صرف النقد الاجنبي " مؤسسة النقد السعودي (بدون تاريخ) ص٧
8) Homby ,W .& Others "Bu Siness Economics " Henryling Ltd ,U.K.1997,P42
٩) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٣-ومطلع عام ٢٠٠٤،ص٨
10) Barre Economic Politique op cit t-1 ,p323
١١) عبد المنعم السيد علي " دراسات في النقود والنظرية النقدية " ص٩٤-٩٥
13.Wright (introduction to monetary theory and policy)cit p.23
١٤.الاقتصاد العراقي ٢٠١٦ تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم (داعش) هيثم كريم صيوان/ مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجي
١٥) انظر في ذلك:
- د. مظهر محمد صالح (السياسة النقدية والمالية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو٢٠٠٨
- د. مظهر محمد صالح (السياسة النقدية والمالية للبنك المركزي العراقي والسيطرة على متغيرات الاسعار الصرف ٢٠١٢
١٦. عوض فاضل اسماعيل مصدر سبق ذكره ص ٢٧٧
١٧) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٣-ومطلع عام ٢٠٠٤، ص٩
١٨) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام٢٠٠٨، ص٥٦
١٩) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٩ ، ص٤٧
٢٠) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٠ ، ص٥٩
٢١) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١١ ، ص٦٤
٢٢.- صندوق النقد العربي ،موازين المدفوعات والدين العام للبلدان العربية، أبو ظبي للسنوات ٢٠١٤-٢٠١٦
٢٣- البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٦

عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الاول / اكاديمية الوارث العلمية / بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد – جامعة وارث الانبياء ISSN:2618-0278 Vol:3 No Special June 2021